الأخبار
al-akhbar

■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين

■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب

■ مدير التحرير: وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأندري، شربل كريّم

■ صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق السادس

■ تلفاكس: 01759500 01759597

■ ص. ب 113/5963

■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500

■ التوزيع: شركة الأوائل 01/666314ـ15 ـ 03 / 828381

■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com

■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

قراءة للدور الروسي في الأزمة السورية

غسان ملحم *

لا أحد يستطيع أن يستهين بالدور الروسي في القضية السورية، ليس في الحرب أو الأزمة الأخيرة فحسب، بل إن الحضور الروسي في المسألة السورية، وبالتالي في صلب السياسة السورية، الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والاستراتيجية، كان ولا يزال ذا مكانة وأهمية تاريخية كبيرة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، في الشأن السوري. إلا أن السلوك الروسي إبان الحرب السورية، وبالتالي التأثير أو النفوذ الروسي فيها، يكتسبان أهمية استراتيجية مضاعفة، وكبرى بل قصوى، حتى أن مقاربة هذا الموضوع تبدو مفيدة وممتعة، وتحمل الكثير من الدروس والعبر، على أن تتوخى الخوض في جوانبه ومضامينه، دون الانحياز ضد أو إلى جانب وجهة النظر أو المصلحة الروسية، وإنما تسمية الأمور بأسمائها، وقول الحقيقة كما هي، ونقل الواقع كما هو.

إن مقاربة الدور الروسي في الأزمة السورية من زاوية الواقعية السياسية، وكذلك محاولة توصيف هذا الدور في هذه الأزمة بطريقة غير منحازة وغير متسرعة، يفترضان إجراء مقارنة سريعة وشاملة بين المقاصد أو الأهداف الروسية في المسألة السورية من جهة، والموارد المرصدة والإمكانات المستخدمة لإنجاز هذه الأهداف وبلوغ هذه المقاصد من جهة أخرى، بمعنى مقابلة أو موازنة المقاصد والأهداف مع الموارد والإمكانات، أي القدرات المادية واللوجستية، المعدة أو المستهلكة. فهذه المقارنة تقودنا إلى التأكيد، ومن دون شك أو تردد، على أن ما بذلته وتكبدته الدولة الروسية من خسائر أو أثمان، بشرية وعسكرية ومادية ولوجستية، في إطار الحرب السورية، أو بالأحرى الحرب الدائرة في سوريا، وهي الحرب العالمية الثالثة على الأراضي السورية، بأساليب وأشكال وأدوات جديدة ومختلفة، تبقى دون سقف الطموحات الكبيرة، التي رسمتها القيادة السياسية والعسكرية الروسية، وقبلها الهواجس الخطيرة، التي لمستها، أو الأخطار المحدقة التي حسبتها وتحسبت لها. بهذا المعنى، تبدو الأعباء، سواء الأثمان أو التضحيات، مهما كانت، والتي تحملتها ودفعتها روسيا في سوريا، في إشارة إلى الأعباء المالية، والعسكرية والتقنية واللوجستية، ذات الطبيعة التكتيكية، وحتى البشرية، أقل، في الواقع وبالميزان الاستراتيجي والجيوسياسي، أو حتى الجيوپوليتيكي، من الأهداف المرسومة، أو بمعنى أصح المتبلورة، أي المقاصد التي ترمي لها، في إشارة إلى الأهداف السياسية والاستراتيجية الكبرى، أو ذات الطبيعة السياسية والاستراتيجية.

وقد تمكنت روسيا في السنوات القليلة المنصرمة من الأزمة والحرب في سوريا، من تحقيق بعض الأهداف، وبالتالي المحافظة على مصالحها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في سوريا ومنطقة الشرق الأوسط، ولا سيما المشرق العربي وشرقي البحر الأبيض المتوسط، وهو أمر في غاية الأهمية والخطورة بالمعنى الجيوپوليتيكي وبالتحليل السياسي البانورامي. لقد استطاعت روسيا فرض خطوط حمراء في سوريا، وتأمين الالتزام بها أو عدم تجاوزها وتخطيها، ونجحت في بناء التوازن الاستراتيجي مع الغرب أو الدول الغربية وحلف شمال الأطلسي في سوريا، وبالتالي إعادة بناء التوازن الدولي بكامله، أو لنقل توازن القوى في النظام الدولي، بعدما اختل ميزان القوى الدولية لمصلحة واشنطن وحلفائها في الغرب، في أميركا وأوروبا، وفي العالم بأسره؛ كما تمكنت من منع أو ربما لجم التدخل العسكري الغربي، المباشر والكبير، في الأحداث أو المعارك السورية. وقد بدأت الدولة الروسية بضرب الإرهاب الدولي، وبخاصة الإرهاب الإسلامي أو التكفيري، في إطار الاستراتيجية التي أطلقتها لمحاربته بقصد مكافحته، ليس من داخل الدولة السورية وعلى امتداد مساحة إقليمها ومجالها الجغرافي فحسب، وإنما في أنحاء عدة وفي أماكن مختلفة من خارطة المنطقة والجغرافيا السياسية العالمية. كذلك، تمكنت موسكو من المحافظة، حتى حينه، على وحدة الدولة السورية وضمانها ومنع التقسيم أو الفدرلة، ومعها في ذلك حلفاؤها وأصدقاؤها بطبيعة الحال، على الرغم مما يقال وما يحصل في الميدان، ناهيك عن تأمين بقاء واستمرار النظام السوري والرئيس السوري على رأسه، أو لنقل السلطة السياسية التي يجسدها الرئيس بشار الأسد، وما تمثله على المستويين الداخلي والخارجي، ذلك أن نظام الحكم السياسي في سوريا لم يعد هو نفسه بعد كل هذه المستجدات.

كان الحضور أو الأداء الروسي في الأزمة السورية، منذ البداية، يتطور ويتقدم بصورة تصاعدية أو متصاعدة، وينتقل من مرحلة زمنية وسياسية سابقة إلى أخرى لاحقة بطريقة تدريجية أو متدرجة. كانت روسيا تسير بخطوات ثابتة، مدروسة ومحسوبة، فلم تكن أبداً متسرعة، وبالتالي متهورة، ولم تكن مربكة، أو لنقل لم تبد كذلك، حتى في أصعب وأحلك الظروف أو الأوضاع الميدانية، العسكرية والأمنية، والدولية، السياسية والدبلوماسية، وإن كانت، في العديد من المرات، في موقع الدفاع، وربما الانكفاء أو التراجع أو الانحسار، من دون أن يعني ذلك الهزيمة أو الخسارة، لا في موقع الهجوم أو

تمكّنت روسيا في السنوات المنصرمة من تحقيق بعض الأهداف في سوريا (وزارة الدفاع الروسية)

القدرة على المبادرة. ولكن القيادة الروسية، السياسية بالدرجة الأولى، ومن خلفها العسكرية والأمنية بالدرجة الثانية، كانت تعرف ما الذي تريد، وتدرك طبيعة وحجم المخاطر والمحاذير وأبعادهما التكتيكية والاستراتيجية، المعلنة أو المتوقعة والمبطنة أو غير المرئية منهما. وهي، لذلك، كانت

> لم يكن التدخل الروسي في الحرب السورية مغامرة أو مقامرة

تجيد، باللغة الدبلوماسية، المفاوضة والمناورة، وبالمعنى السياسي، الاستثمار وصقل الأرباح أو المكاسب السياسية، وتعلم متى وكيف تتقدم، فتربح، وربما تنتصر، أو تتراجع، وتمنح، من دون أن تخسر، ومتى وكيف تأخذ، وتستحصل، ثم تستزيد، أو تتنازل، من دون أن تخضع أو ترضخ، حتى تعود وتستعيد. وهي ليست أبداً بالأمور أو الخيارات السهلة والبسيطة، إلا أنها أتقنت اللعبة الدولية والدبلوماسية هذه المرة، في المسألة السورية، إلى درجة متناهية في الدقة والحذر، بل في غاية البراعة أو الاحتراف والدهاء السياسي. إذاً، لم تكن روسيا متسرعة في سوريا، فتقدم على خطوة ناقصة، أو جرعة زائدة، طائشة في كلتي الحالتين، كما أنها لم تكن مستعجلة أو في عجلة من أمرها، ولا حتى محرجة، على الرغم من الضغوطات التي تعرضت لها، أو الأعباء التي تصدت لها.

ويبدو أن روسيا ستكون أكثر حزماً

الشام بين العثمانيين والوهابيين... ما أشبه اليوم بالأمس

علي مراد *

تدخل سوريا بعد أشهر قليلة عامها السابع من عمر أزمتها التي انخرط فيها كل دول العالم تقريباً. الصراع بين محورين في الظاهر، وداخل كل محور دول، لكل منها مصالحه الخاصة. في محور واشنطن، دول إقليمية كان لها تاريخ في بلاد الشام عموماً، وسوريا خصوصاً. تأثر السوريون بفترة حكم العثمانيين لبلادهم ـ كما كل شعوب بلاد الشام ـ على مدى خمسة قرون من الزمن. لا يمكن لمستعمر جثم على أرض ما، أن يرمي تاريخ استعماره لهذه الأرض وراء ظهره بكل بساطة، حتى وإن قرّر أن يغيّر جلده وهويته. هذا ما أثبته الأتراك حاضراً، بعد أكثر من 80 عاماً على تحولهم إلى العلمانية الأتاتوركية، فهم اليوم لاعب أساسي في سوريا انطلاقاً من دوافع سياسية أيديولوجية، ينطلقون من فكرة النيوعثمانية التي طرحها «تيرغوت أوزيل»، الرئيس التركي مطلع تسعينيات القرن الماضي. الفكرة لا يمكن أن تترجمها الظروف إلى واقع، من دون الركون إلى أساليب ترتبط بالضرورة بعوامل القوة الداخلية وحجم القوى الأخرى المحيطة بتركيا. كان لا بد من تبني أيديولوجيا دينية تقبل وتطمح لعودة الخلافة لتمتين القوة الداخلية التي توفرت بعد فوز حزب «العدالة التنمية» في انتخابات عام 2002. استقطب أردوغان «الإخوان المسلمين» في الإقليم، للاتكاء على حاضنة تاريخية واسعة الانتشار تتيح له ترويج مشروعه في العالم العربي، أرضية مشروع السلطنة الجديدة.

لكن في الإقليم هناك قوة أخرى، تنافسه بشراسة في الحاضنة المذهبية لمشروعه. ظهر السعوديون في أطراف أرض هي مهد الدين الإسلامي، ويسيطرون على مصدر الشرعية الدينية في مكة والمدينة. يدرك أردوغان أن خيار التصادم المباشر مع هذه القوة لن يؤتي أكله، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السعوديين بوهابيتهم التوسعية المتسلحة بأموال النفط ـ الذي لا يملكه أردوغان ـ استطاعوا أن يزرعوا قبل عقود بذور الأيديولوجيا التي أثمرت حاضراً، نفوذاً في البيئة نفسها التي يستهدفها أردوغان. هذا الواقع حتّم على الأتراك أن يتعاملوا مع آل سعود بأسلوب ناعم، ينسجون معهم علاقات من بوابة الاقتصاد حيناً ويتقرّبون إليهم من باب المصلحة المشتركة في التصدي لإيران وتأثيرها تارة أخرى. ينافس أردوغان السعوديين بالوكالة وليس بشكل مباشر، وقد برزت هذه المنافسة على أرض سوريا على مدى خمسة أعوام من الحرب الدائرة هناك. صحيح أن النظامين التركي والسعودي تعاونا في الشمال السوري بشكل أساسي، إلا أن تنافسهما ظهر للعلن في خلافات المجموعات المسلحة المحسوبة على كل منهما واقتتالها فيما بينها. لكل من النظامين مشروعه الخاص في سوريا، ويمكن القول إن أردوغان استغل حاجة السعوديين إلى حدوده الطويلة مع سوريا، ليزوّدوا الفصائل التابعة لهم بالإمداد والسلاح والعناصر، وحكماً لم يكن المقابل صفراً، بل عقود واستثمارات وتسهيلات للأتراك في الخليج وتدفق استثمارات خليجية إلى تركيا.

جزء من تاريخ صراع الكيانين لم يظهر كما ينبغي إلى العلن، أو كما يعتبر المستشرق الفرنسي «لويس دو كورانسي» جُهّل عمداً. يذكر «دو كورانسي» في كتابه «تاريخ ما تجاهله التاريخ» تفاصيل مرحلة اضطرت فيها السلطنة العثمانية أن تطوّع من مبادئها إرضاءً للوهابيين لخدمة مصالحها التي كانت على حساب رعاياها من السوريين، الذين تعاملت معهم كعبيد أو كأثاث يمكن لها في أي لحظة أن تقرر أن عليهم أن يتغيروا في ممارستهم لحياتهم اليومية إرضاءً لمصلحة «الإرادة السنِية». في موسم حج عام 1807، كان أمير الدولة السعودية الأولى سعود بن عبد العزيز بن محمد بن سعود قد منع قافلة الحج الشامي التي يرأسها والي دمشق من الدخول إلى الحجاز، وتعهد بأن لا يسمح لها بالدخول الى الأراضي المقدسة لأنه ـ كما أتباعه ـ اعتبر حجاج رعية السلطان في بلاد الشام كفاراً. حاول والي دمشق «يوسف باشا» البحث عن حل لعودة موكب الحج بأي طريقة ممكنة. اعتقد «الباب العالي» في اسطنبول أن المال سوف يحل المشكلة، فعرض 400 كيس من الذهب